

Distr.: General
3 July 2002
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب الإضافة المرفقة للتقرير المقدم من جورجيا عملاً بالفقرة ٦
من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) (انظر المرفق).
وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) جيري غرينستوك
رئيس لجنة مكافحة الإرهاب

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يُشرفني أن أحيل إليكم طيه معلومات إضافية إلى التقرير المقدم من جورجيا عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) متهورة بتوقيع السيد جمال غاخوكيدزي رئيس اللجنة الوطنية المشتركة بين الوكالات لمكافحة الإرهاب (انظر الضممتين الأولى والثانية).

(توقيع) غ. فولسكي

القائم بالأعمال

الضميمة الأولى

مقترحات بشأن الكشف المبكر والنمذجة المتقدمة للتهديدات الإرهابية من أجل ضمان أمن ممر أوراسيا

نود أن نعرض مشروع "برنامج الكشف المبكر والنمذجة المتقدمة للتهديدات الإرهابية من أجل ضمان أمن ممر أوراسيا" للنظر فيه وتوسيع نطاق تعميمه إذا تبينت جدواه. وحسبما نرى، سيعزز البدء في تنفيذ البرنامج المذكور الاستقرار في ممر أوراسيا، وسيوفر له في الوقت المناسب الحماية من التهديدات الإرهابية. وسيمكننا هذا الضرب من النمذجة المتقدمة للتهديدات الإرهابية من تنفيذ أكفأ التدابير وأنفعها للوقاية من الأعمال الإرهابية. كما سييسر اتخاذ القرارات التنظيمية والهيكلية الصحيحة من أجل النهوض بهذه المهمة.

وعلىنا، بادئ ذي بدء، بالنظر في الطبيعة الملحة لهذه المشكلة:

إن أهم هدف استراتيجي أساسي تسعى جورجيا إلى تحقيقه هو إقامة دولة مستقلة ديمقراطية مسالمة قادرة على النهوض بدور هام على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا في ميدان التنمية وتعزيز العلاقات المتعددة الأطراف بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

والتشغيل الكامل للممر أوراسيا مقوم ذو أهمية بالغة للعمل على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، حيث إنه يتيح لجورجيا فرصا حقيقية لأداء كامل وظائفها الجغرافية السياسية والحصول على ضمانات دولية بالحفاظ على استقلال دولتها. وفي هذا المقام، تتجاوز أهمية ممر أوراسيا بالنسبة لجورجيا الأثر الاقتصادي بمراحل، حيث أخذ يكتسب حقا أهمية سياسية واقتصادية وجغرافية سياسية ودولية في إقرار النظام العالمي الجديد ومنظومة التمدين في المنطقة، لا سيما في جورجيا.

ومن هنا نرى أن ضمان أمن الممر المذكور هو واحد من أهم المهام، لا لجورجيا فحسب، بل للمجتمع الإقليمي والدولي بأسره كذلك.

ونود أن نضيف كذلك أن حماية الممر تتجاوز الجوانب العسكرية، فالجانب الأساسي للخطر قد يتجسد في إحدى المشاكل السياسية أو الاجتماعية أو العرقية أو الجنائية أو غير ذلك من ضروب المشاكل المتنوعة التي قد تشذ عن المألوف أحيانا، وكثيرا ما تستتبعها عمليات معقدة دولية تتخذ من هذه المنطقة ساحة لها. وعلاوة على ذلك، فإن العمليات الجغرافية السياسية المثيرة للجدل في منطقتنا تؤكد الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير للكشف المبكر عن هذه التهديدات والوقاية منها.

وانطلاقاً مما سبق، نرى أن النمذجة الوقائية للتدابير اللازمة للكشف المبكر عن مواطن التهديد وتلافيها شرط مسبق أساسي لضمان أمن ممر أوراسيا (ونقصد بذلك الأخطار الداخلية والخارجية الأساسية عسكرية وغير عسكرية).

وفي الوقت ذاته، ومع مراعاة الواجبة لأهمية المشكلة، نرى أن هذا النظام التحليلي والتنبؤي ينبغي أن يُعد وينفذ في إطار مجلس الأمن الوطني لجورجيا.

الهدف من المشروع

يتمثل الغرض الأساسي من المشروع في تعزيز أمن الممر بتنفيذ نظام للكشف المبكر والنمذجة الوقائية للتهديدات في شتى أرجاء الجانب الجورجي منه.

وتتألف المهام الأساسية للمشروع من ما يلي:

- التعرف على الخلفية السياسية للتهديدات؛
- التعرف على الخلفية الاجتماعية للتهديدات؛
- التعرف على الطبيعة العرقية السياسية للتهديد؛
- تصنيف التهديدات المحتملة على الجانب الجورجي من ممر أوراسيا؛
- وضع خرائط توضح الحقائق الديمغرافية والطوبوغرافية والجنائية وخطوط الاتصالات وغير ذلك من الخرائط للجانب الجورجي من ممر أوراسيا؛
- وضع نظام للرصد على الجانب الجورجي من ممر أوراسيا؛
- وضع نظم التحليل المقارن لأعمال الإرهاب التي ارتكبت بالفعل على الجانب الجورجي من ممر أوراسيا؛
- تأسيس قواعد بيانات قانونية وسرية عن الإرهابيين والمنظمات الإرهابية الكائنة بالقرب من الجانب الجورجي من ممر أوراسيا؛
- تأسيس نظم رصد في النقاط الأساسية للممر عبر جورجيا؛
- رصد بيئة الإرهابيين؛
- نمذجة تدابير الكشف المبكر عن التهديدات والتصدي لها.

النتائج الرئيسية المتوقعة

سيمكننا تنفيذ المهام الأساسية للمشروع من استخدام ما يلي لتأمين استقرار الجانب الجورجي من ممر أوراسيا:

- قواعد بيانات متقدمة تقنيا وفكريا؛
- نظام رشيد من أفضل النظم للحصول على المعلومات وتجهيزها وتنظيمها لأغراض التحليل والتنبؤ بالتهديدات من أجل الوقاية منها؛
- إطار منهجي متقدم للتعرف على التهديدات والكشف المبكر عنها واتخاذ تدابير وقائية؛
- برامج حاسوبية لنمذجة الأخطار؛
- برامج منهجية لمكافحة الإرهاب؛
- نظم وخرائط أمنية للجانب الجورجي من ممر أوراسيا.

هيكل تنفيذ المشروع وإمكاناته

- توكل الإدارة العامة لتنفيذ المشروع إلى مجلس الأمن الوطني لجورجيا؛
- يتولى موظفو مجلس الأمن الوطني لجورجيا والمراكز التحليلية المستقلة المختارة مهمة التنفيذ المباشر للمشروع وفقا للطبيعة الخاصة للمهام المحددة؛
- وينبغي كذلك أن يشارك العلماء والاختصاصيون والخبراء الجورجيون والأجانب في تنفيذ المشروع.

المدة المتوقعة لتنفيذ المشروع: ٣ إلى ٤ سنوات

إن بيان الأهمية البالغة لوضع برنامج من هذا القبيل، على أساس إقليمي، لبلدان مثل أذربيجان وتركيا وجورجيا، ليس أمرا صعبا أو مثيرا للجدل. وينبغي أن يكون الغرض الأساسي من هذا البرنامج هو كفالة الأمن الإقليمي لخط أنابيب النفط باكو - تبليسي - جيهان وخط أنابيب الغاز باكو - تبليسي - إرزيروم. وفي المراحل المقبلة، ينبغي أن تُشرك بلدان آسيا الوسطى أيضا في تنفيذ هذا المشروع. وعندما نتحدث عن الأمن فإننا نعني في المقام الأول، بطبيعة الحال، التهديدات الإرهابية، رغم اتساع نطاق معنى هذا المصطلح.

وخلاصة ما نود قوله هو أن إعداد برامج مكافحة الإرهاب بناء على هذا المبدأ، حتى على الصعيد العالمي، لا يعد أمراً ملحاً فحسب بل هو ضرورة مطلقة.

(توقيع) جمال غاخوكيدزي

رئيس اللجنة الوطنية المشتركة

بين الوكالات لمكافحة الإرهاب

نائب أمين مجلس الأمن الوطني لجورجيا

مرشح لدرجة الأستاذية في العلوم القانونية

الضميمة الثانية

مقترح حل المشكلات المتعلقة بالمواد النووية الموجودة في إقليم أبخازيا

يشرفني أن أحيل إليكم إضافة إلى التقرير الذي قدمته جورجيا عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وكنا قد أخطنا لجنة مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب علماً، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، بأن مجلس الأمن الوطني لجورجيا أنشأ لجنة مشتركة بين الوكالات لمكافحة الإرهاب أسندت إليها مهمة التصدي للتهديدات الإرهابية وتنسيق الجهود التي يبذلها هذا البلد بصفته عضواً في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب وكفالة التنفيذ التام من قبل جورجيا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولبرنامجها الوطني لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، يساورنا على وجه خاص قلق بالغ بشأن التهديدات الإرهابية النووية نظراً لاحتمال تهريب المواد النووية ووجود مصادر إشعاع عديدة في هذا البلد. كما أدى انعدام الوسائل اللازمة لاكتشاف المواد النووية ووجود ثغرات كثيرة على الحدود، فضلاً عن استفحال العنف في مناطق الصراع، إلى أن تصبح الجيوب التي استشرى فيها الخروج على القانون "ملاذا آمناً" للمجرمين، مما يجعل احتمال وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين خطراً حقيقياً. وقد بلغ عدد مصادر الإشعاع التي كانت مجهولة وعُثر عليها في جورجيا أكثر من ١٩٧ مصدراً منذ عام ١٩٩٥، وهي مصادر ترك أغلبها الجيش السوفييتي ومن بعده الجيش الروسي. كما أن روسيا تحتفظ بالبيانات المتعلقة بمواقع هذه المصادر وتعتبرها بيانات سرية في أغلب الأحيان. ولذلك فإن هذه المصادر تشكل خطراً على سكان جورجيا، كما أن بوسع الإرهابيين أن يحصلوا عليها بسهولة.

وفي عام ٢٠٠٠، صادر مركز مكافحة الإرهاب التابع لوزارة أمن الدولة ٣ كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب - ٢٣٥، وهي كمية تشير إلى ضخامة حجم المشكلة. وفي هذه الحالة فإن لدى حكومة جورجيا كافة الأسباب التي تبرر قلقها بشأن مشكلة مصادر الإشعاع الكائنة في منطقة الصراع، وعلى وجه التحديد في معهد سوخومي الفيزيائي التقني (المعهد السوفييتي للأبحاث النووية سابقاً) وفي القاعدة العسكرية للاتحاد الروسي في غودوتا.

وقد سعت حكومة جورجيا إلى الحصول على مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقييم الحالة النووية في أبخازيا وإعداد تدابير للسلامة والأمن لهذه المواد المشعة.

وفي يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مهدت الأمم المتحدة السبيل لعقد اجتماع بين الجانب الجورجي والأبخازي ونظرائه الروس في سوخومي تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمناقشة مشكلة تخزين المواد المشعة على نحو آمن. وقَّيم الخبراء حالة منشآت التخزين في المعهد ووصفوها بأنها تنذر بكارثة، ولكن آراءهم تباينت بشأن وضع اقتراح حل طويل الأمد للمشكلة. وشدد ممثلو وزارة الطاقة النووية، بتأييد من الجانب الأبخازي، على ضرورة بناء منشآت جديدة لتخزين المواد النووية في المنطقة الجبلية من أبخازيا وأبدوا استعدادهم لتخصيص مبلغ ٦ ملايين دولار لهذا الغرض.

وسيؤدي تنفيذ مقترح وزارة الطاقة النووية دون ريب إلى إثارة مخاوف عديدة بالغة الخطورة ستثير الشكوك حول جدواه. فبادئ ذي بدء، كانت حكومة جورجيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية تتفاوضان بشأن بناء موقع آمن لتخزين النفايات النووية في شرق جورجيا، وليس هناك حاجة تستدعي بناء مرفق آخر في المنطقة المضطربة التي يسيطر عليها نظام أبخازيا الانفصالي ويتعذر على حكومة جورجيا الوصول إليها بسبب ذلك. وقد يزداد خطر وقوع المواد المشعة في أيدي الإرهابيين إلى درجة كبيرة إذا قرر الاتحاد الروسي، الذي لا يزال يعترض على التحقق الدولي من إغلاق قاعدة غودوتا، أن ينقل المواد المشعة من هذه القاعدة إلى موقع جديد للتخزين في أبخازيا.

ومن منظور إقليمي أوسع، هناك احتمال كبير بأن تستخدم منطقة أبخازيا قاعدة أمامية لتهرب المواد النووية المخزنة منها والمهربة إلى جورجيا من الخارج إلى أوروبا. ومما يزيد الحالة سوءاً أن الحدود الأذربيجانية - الجورجية غير مجهزة بمعدات الكشف اللازمة، ولذلك فقد تتسرب المواد النووية عبرها ومن غير المستبعد أن تنقل المواد المشعة بصورة غير قانونية عبر أبخازيا ومنطقة تسكينفالي وقطاعات جنوب أوستيا من الحدود الروسية - الجورجية، حيث أنشأت روسيا من جانب واحد نظاماً للتأشيرات الميسرة للمناطق الانفصالية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠١، زارت بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوخومي بدعوة من حكومة جورجيا. وبعد أن درست البعثة حالة السلامة النووية في المعهد الفيزيائي والتقني، قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تدرج في جدول أعمالها بندا بشأن ضرورة تشييد موقع لتخزين المواد النووية في شرق جورجيا.

وأدرجت حكومة جورجيا مسألة سلامة المواد النووية في جدول أعمال مجلس التنسيق (وهو جهاز في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في أبخازيا، جورجيا، يتألف من الجانبين الجورجي والأبخازي في الصراع ومجموعة أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة، التي تضم فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وروسيا). وبناء على ذلك، وقّع الجانبان الجورجي والأبخازي على قرار اتخذته الفريق العامل الثالث بشأن النفايات المشعة في أراضي معهد سوخومي الفيزيائي وفي المؤسسات الأخرى (انظر المرفق).

ويضع القرار إطاراً للتعاون يستدعي، ضمن أمور أخرى، وضع قائمة تضم المصادر والنفايات المشعة وينص على اتخاذ تدابير مؤقتة للسلامة ريثما يتم إنشاء منطقة تخزين دائمة لهذه المواد المشعة. ورغم الأهداف المتواضعة التي يسعى القرار لتحقيقها، فإن المساعدة التقنية والمالية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال ذات أهمية بالغة في تنفيذه. ونظراً لما سلف ذكره، ترى حكومة جورجيا أن من الضروري تسجيل الحاجة إلى المساعدة فيما يلي:

- المساعدة في تزويد حراس الحدود والجمارك في جورجيا بمعدات كشف العناصر المشعة وتوفير التدريب لهم؛
- المساعدة في وضع ضمانات إضافية لسلامة المفاعل النووي في متسخيتا من خلال تركيب معدات الأمن (كاميرات فيديو للمراقبة وأجهزة الإنذار الاستشعارية وخلاف ذلك).
- المساعدة في تزويد الأسطول الجورجي وحرس الحدود بوسائل لرصد الإشعاع في حوض البحر الأسود وتوفير التدريب لهم؛
- المساعدة في التفاوض مع روسيا على الإفراج عن البيانات المتعلقة بمواقع مصادر الإشعاع في إقليم جورجيا؛
- المساعدة في توفير معدات لجمع البيانات وتحليلها وكذلك الكشف عن مصادر الإشعاع.

وسيعقد في أقرب وقت الاجتماع الثالث للفريق العامل التابع لمجلس التنسيق الجورجي - الأبخازي المعني بمسألة المواد النووية الموجودة في المعهد الفيزيائي التقني في قاعدة سوخومي. ولم تنفذ بعد هذه الحلول التي تم التوصل إليها في الاجتماع السابق. والجانب الجورجي على استعداد لتدريب الاختصاصيين الأبخاز وتقدم معدات التفتيش وإرسال هذه المعدات إلى إقليم أبخازيا لمدة أسبوعين. وبعد ذلك، سيتم التسجيل الدقيق للمواد النووية الموجودة في إقليم أبخازيا.

(توقيع) جمال غاخوكيدزي

رئيس اللجنة الوطنية المشتركة

بين الوكالات لمكافحة الإرهاب

نائب أمين مجلس الأمن الوطني لجورجيا

مرشح لدرجة الأستاذية في العلوم القانونية